طالب بضرورة تغيير المنهجية عند عرض المشروعات النفطية.. ومصلحة البلاد هي مسطرة القياس

«الشال»: إعادة تسويق مشروع حقول الشمال تدفع بولادة أزمة جديدة حوله

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي مشروع حقول الشمال الذي وصفه بالمشروع المستحق وأفضل من يقدر ذلك هو وزير النفط الحالي وهو وزير مختص، ولكن المبررات التي قدمت لتسويق المشروع، قديما، تبشر بولادة أزمة جديدة حوله، إذا تقررت إعادة تسويقه، ويستحسن اجتنابها، مقدما. فالمشروع قد يكون مستحقا، إما لأن الكويت بعد 66 سنة من عمر النفط مازالت لا تملك القدرة على التعامل مع استخراج النفوط الصعبة، وهو أمر محزن، ولكن لابد من عدم المكابرة، إن كان صحيحا، والقبول بمبدأ الاستعانة بالأجانب مع شروط واضحة بنقل تدريجي للخبرة والمعرفة. وهو مستحق، أيضا، إذا كان الأمر أخطر من ذلك، أي إذا كان الاستمرار في التعامل مع المكامن النفطية، بالطريقة الحالية، قد يؤدي إلى إلحاق أضرار بها، ولا أحد يرغب في القبول بمثل هذه المخاطر.

وذكر التقرير ان المبررات التي قدمت، قديما، لتسويق المشروع، كان أحدها ماليا، والآخر خاصا بالعمالة المحلية، والثالث خاصا بمستوى الزيادة في الإنتاج، ولكنها إما غير صحيحة أو أنها هامشية. فالمبرر المالي افترض تحقيق عائد بعشرات مليارات الدولارات، لو أقر المشروع، وحسب ببساطة من ناتج ضرب أسعار برميل النفط، في وقت ما، بمليار برميل نفط يمثل الإنتاج الزائد، لو تمت الموافقة على المشروع. وبينما احتسبت قيمة المليار برميل ضمن عوائد المشروع، لم تحتسب قيمة المليار برميل المتبقي في باطن الأرض والذي لم يتم إنتاجه، وهو خطأ فادح ومعيب، ويعتمد أثره المالي على مستوى أسعار النفط، في نهاية عمر المشروع، وقد يكون الأثر بالسالب أو بالموجب، أما المبرر الثاني فكان في رقم العمالة المحلية، فالنسبة المقدرة للعمالة نتيجة إقرار المشروع ستتراوح بين 70 و80٪ من إجمالي عمالة المشروع. وإلى جانب أن توصيف نوعية العمالة المحلية التي يوفرها المشروع غير متوافر، يبقى حجم فرص العمل المقدرة تحت 800 فرصة عمل، طوال عمر المشروع، في بلد يحتاج إلى خلق أكثر من 20 ألف فرصة عمل، سنويا، ويظل رقما متواضعا جدا، أو هامشيا.

بينما المبرر الثالث هو قدرة المشروع على مضاعفة إنتاج تلك الحقول، وهو مبرر غير صحيح، ومحسوب على الفارق بين أدنى، قبل إقرار المشروع، وأعلى مستوى يبلغه الإنتاج، خلال عمر المشروع. والواقع أن أرقام الإنتاج تذكر أن في المكامن نحو 9 مليارات برميل نفط، سوف ينتج منها 4 مليارات برميل، من دون المشروع، و5 مليارات برميل في المشروع، أي بزيادة في معدل الإنتاج بحدود 25٪. والحديث عن مضاعفة الإنتاج خطأ حسابي بسيط، لو افترضنا سلامة النوايا، ونحن نعتقد بسلامتها، ولكن خطورته تكمن فيما لو لم تكن كذلك، وهو أمر يفتقر إلى الذكاء أيضا. لذلك، نحن نعتقد بضرورة تغيير المنهجية، عند عرض المشروعات النفطية، فليس هناك أفضل من عرض الحقائق مجردة، فالاختلاف جائز، ولكن تظل مصلحة البلد هي مسطرة القياس. وإن كانت هناك مصلحة للبلد في المشروع، فلابد من عرض المبررات الحقيقية لها، ولابد من صدقية عالية للفريق الذي يحمل أمانة عرضها، فنحن وغيرنا لسنا على دراية كافية للخوض في التفاصيل، ونحتاج إلى الثقة في الفريق الذي يتولاها.

تطوير حقول النفط مطلب ضروري خلال المرحلة المقبلة

الأفراد أكبر المتعاملين في البورصة باستحواذهم على 56,1٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة

الأفراد مستمرون في تصدر المتعاملين بالبورصة

استعرض تقرير الشال خصائص التداول في سوق الكويت للأوراق المالية للفترة بين يناير ومايو 2012 طبقا لتقرير الشركة الكويتية للمقاصة الذي صدر حول «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2012/01/01 إلى 2012/05/31، الذي أفاد بأن الأفراد لايزالون أكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على 56,1٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، (نحو 45,9٪ للفترة نفسها من عام 2011)، و54٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (نحو 42,1٪ للفترة نفسها من عام 2011). فقد باع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 2,178 مليار دينار، كما اشتروا أسهما بقيمة 2,094 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر مبيعاً، نحو 83,958 مليون دينار، وتغير نسب مساهمة الأفراد إلى الأعلى يعني زيادة في خاصية فردية تعاملات البورصة وهبوطا نسبيا للمساهمات المؤسسية في تداولاتها وهو تطور سلبي.

وأوضح التقرير ان استحواذ قطاع حسابات العملاء (المحافظ) على 20,6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (نحو 23,1٪ للفترة نفسها من عام 2011)، و20,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (نحو 22,6٪ للفترة نفسها من عام 2011)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 798,146 مليون دينار، في حين اشترى أسهما بقيمة 788,917 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، بيعا، نحو 9,229 ملايين دينار.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات، فقد استحوذ على 18,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (نحو 24,8٪ للفترة نفسها من عام 2011)، و16,2٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، (نحو 20,3٪ للفترة نفسها من عام 2011)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 731,919 مليون دينار، في حين باع أسهما بقيمة 628,404 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، القطاع الوحيد شراء، نحو 103,515 ملايين دينار.

وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 7,1٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، (نحو 10,7٪ للفترة نفسها من عام 2011)، و6,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (نحو 10,5٪ للفترة نفسها من عام 2011)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 275,193 مليون دينار، في حين اشترى أسهما بقيمة 264,866 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، بيعا، نحو 10,327 ملايين دينار.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكثر المتعاملين فيها، إذ اشتروا أسهما بقيمة 3,542 مليارات دينار، مستحوذين، بذلك، على 91,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (نحو 91,8٪ للفترة نفسها من عام 2011)، في حين باعوا أسهما بقيمة 3,527 مليارات دينار، مستحوذين، بذلك، على 90,9٪، من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، (نحو 89,9٪ للفترة نفسها من عام 2011)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر شراء، نحو 14,896 مليون دينار.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 6,2٪، (نحو 5,7٪ للفترة نفسها من عام 2011)، أي ما قيمته 240,707 مليون دينار، في حين بلغت قيمة أسهمهم المبيعة، نحو 233,012 مليون دينار، أي ما نسبته 6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، (نحو 6,7٪ للفترة نفسها من عام 2011)، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراء، نحو 7,695 ملايين دينار.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة، نحو 3,1٪، (نحو 3,5٪ للفترة نفسها من عام 2011)، أي ما قيمته 119,188 مليون دينار، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة، نحو 2,5٪، (نحو 2,6٪ للفترة نفسها من عام 2011)، أي ما قيمته 96,598 مليون دينار، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعا، نحو 22,591 مليون دينار. وبمقارنة خصائص التداول، خلال فترة الأشهر الخمسة (يناير ولغاية مايو 2012)، ظل التوزيع النسبي بين الجنسيات، كما هو، (نحو 91,1٪ للين و6,1٪ للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2,8٪ للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي)، (مقارنة بنحو 90,8٪ للين ونحو 6,2٪ للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3٪ للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي)، أي ان بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد وهي خاصية إلى ازدياد، لا للمؤسسات.

وبدءا من شهر يناير 2012 بدأ عدد حسابات التداول النشطة بالارتفاع، فبعد أن بلغ مستواها أدناه في شهر ديسمبر 2011 عند نحو 13,8 ألف حساب، أخذ في الارتفاع الطفيف في شهر يناير 2012 إلى نحو 13,9 ألف حساب، ليقفز في شهر فبراير إلى نحو 15,1 ألف حساب، وليبلغ في شهر مايو نحو 17,5 ألف حساب. وتلك قفزة تحتاج تفسيرا لا نملكه، حاليا، ولكن يظل الاحتمال الصحي قائما، وهو أن سوق الأسهم لابد أن ينشط بسبب انحسار المخاطر، وقد سبقه إلى النشاط سوق العقار، وهناك الاحتمال غير الصحي، وهو تحريك بعض الحسابات النائمة، خصوصا مع ازدياد جرعة المضاربة على الأسهم الصغيرة التي باتت تستحوذ على غالبية سيولة السوق.

إعلان طلب توظيف

شركة في مجال الحفر في الكويت
بحاجة للوظائف الشاغرة التالية :

سائق كرين :
خبرة ثلاث سنوات ورخصة قيادة كويتية إنشائية
(نظام العمل 60 يوم عمل و 30 يوم اجازة)

سائق كرين :
خبرة ثلاث سنوات ورخصة قيادة كويتية إنشائية
(نظام العمل 150 يوم عمل و 30 يوم اجازة)

سائق فوركليفت :
خبرة ثلاث سنوات ورخصة قيادة كويتية إنشائية
(نظام العمل 60 يوم عمل و 30 يوم اجازة)

سائق فوركليفت :
خبرة ثلاث سنوات ورخصة قيادة كويتية إنشائية
(نظام العمل 150 يوم عمل و 30 يوم اجازة)

المرشحون الذين يتم قبولهم يشترط أن تكون إقامته
صالحة للتحويل ترسل الطلبات على البريد الإلكتروني :
humanresourceskw@yahoo.com
hrsupportkw@hotmail.com

ارتفاع نصيب أعلى 30 شركة من سيولة قيمة التداول إلى 78,7٪

أشار تقرير الشال الى خصائص سيولة سوق الكويت للأوراق المالية حتى نهاية شهر أبريل، حيث كان نصيب أعلى 30 شركة سيولة في السوق نحو 71٪ من قيمة تداولاته، و49٪ من قيمته السوقية، ولكن ضمن الـ 30 شركة كانت هناك 18 شركة تمثل 2,8٪ من قيمة شركات السوق، بينما استحوذت على 45,2٪ من قيمة تداولاته، وقلنا يومها انها تداولات غير صحيحة وغير صحية. وقمنا بمتابعة التطورات على سيولة السوق منذ تطبيق نظام التداول الجديد في 2012/05/13 وحتى 2012/06/14، وطرأ بعض التغيير، ولكنه يظل غير كاف، فضمن أعلى 30 شركة سيولة تغيرت 9 منها أو ثلثها، أي خرجت من قائمة الأعلى سيولة، وضمنها انخفض عدد شركات المضاربة من 18 شركة الى 14 شركة، ما بين تقرير نهاية أبريل وتقريرنا الحالي، كما في الجدول المرافق.

وذكر التقرير انه ارتفع نصيب أعلى 30 شركة من السيولة الى 78,7٪ من قيمة تداولات السوق، مقابل 71٪ في تقرير شهر أبريل، وانخفض، أيضا، نصيب شركات المضاربة (14 شركة) من السيولة الى 35,9٪ من سيولة السوق بعد أن استحوذت على 45,3٪ منه في أبريل الفائت. ورغم انحسار سيولة السوق بنحو 46,9٪ ما بين معدل الشهور الأربعة الأولى من العام الحالي والأسابيع الأربعة، بعد تطبيق النظام الجديد، الا أن سيولة أسهم المضاربة بلغت في أربعة أسابيع نحو 35,9٪ من قيمتها السوقية، وفاقت، لبعضها، ما نسبته 100٪ من قيمتها السوقية، أي مازالت سيولة عالية وغير صحية أو صحيحة.

وما دمنا نقر بأن نظام التداول الجديد أفضل بكثير من سابقه، فعلينا أن نرصد عيوبه، أيضا، ونحاول اصلاحها، فالسيولة المخصصة للمضاربة البحتة انخفضت، ولكنها مازالت عالية ومؤثرة، وليس هناك ضمانة من عدم عودتها الى سابق مستواها بعد تطوير أساليب اختراق نظام التداول الجديد ما لم تواجه بعقوبة. من جانب آخر، معظم التأثير الناتج عن ارتفاع أسعار أسهم المضاربة يقع على مؤشر السوق السعري، وقد كان أداؤه في شهر مايو الفائت الأفضل ضمن 14 سوقا، اذ فقد فقط 1٪ مقابل فقدان نيكاي الياباني 10,3٪ ومؤشر دبي 9,8٪ ومؤشر السعودية 7,7٪ ومؤشر السوق الألماني وفوتسي البريطاني 7,3٪، لذلك لابد من التفكير في الغائه للحد من حدة المضاربة الضارة على الأسهم الصغيرة.

خصائص سيولة سوق الكويت للأوراق المالية

	اسم الشركة	قيمة التداول خلال الفترة (2012/5/13-2012/6/14)	القيمة السوقية في نهاية 2012/6/14	قيمة التداول/ قيمة السوقية
1	بيت التمويل الخليجي	54,311,371	35,088,233	154,8٪
2	شركة الاتصالات المتنقلة	32,204,473	2,961,800,232	1,1٪
3	بنك الكويت الوطني	30,883,815	4,440,567,577	0,7٪
4	بيت التمويل الكويتي	26,753,722	2,003,873,078	1,3٪
5	شركة رمال الكويت العقارية ش.م.ك مقفلة	19,759,311	81,400,000	24,3٪
6	بنك الإثمار	17,471,446	106,840,432	16,4٪
7	الشركة الدولية للتمويل ش.م.ك مقفلة	16,740,080	66,639,252	25,1٪
8	الشركة الوطنية للميادين	16,210,624	21,000,000	77,2٪
9	الشركة الدولية للمنتجعات ش.م.ك مقفلة	12,961,001	6,565,489	197,4٪
10	شركة التمدين العقارية	12,716,404	84,325,120	15,1٪
11	شركة المباني ش.م.ك.م	12,083,578	611,188,545	2,0٪
12	شركة منازل القابضة ش.م.ك قابضة	11,557,959	18,590,000	62,2٪
13	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	10,877,144	269,380,420	4,0٪
14	شركة مجموعة السلام القابضة ش.م.ك مقفلة	9,303,218	49,920,000	18,6٪
15	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	9,290,577	387,329,583	2,4٪
16	بنك بوبيان ش.م.ك	9,204,790	1,048,941,189	0,9٪
17	شركة الاستشارات المالية الدولية	8,361,017	25,920,000	32,3٪
18	شركة أبيار للتطوير العقاري ش.م.ك مقفلة	8,168,902	44,291,000	18,4٪
19	شركة هيتس تيليكوم القابضة	8,043,738	51,185,097	15,7٪
20	الشركة الأولى للاستثمار ش.م.ك.م	7,433,088	88,545,595	8,4٪
21	شركة مجموعة المستثمرون القابضة	7,369,277	19,260,000	38,3٪
22	بنك الكويت الدولي	7,333,249	269,704,935	2,7٪
23	شركة اسمنت الخليج	6,414,298	75,540,924	8,5٪
24	شركة مجموعة الصفوة ش.م.ك مقفلة قابضة	6,394,832	26,650,000	24,0٪
25	بنك برقان	6,309,469	656,611,050	1,0٪
26	شركة بوبيان للبتروكيماويات ش.م.ك	6,235,278	291,060,000	2,1٪
27	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	6,028,648	209,000,000	2,9٪
28	بيت الاستثمار الخليجي (ش.م.ك.مقفلة)	5,981,923	11,718,065	51,0٪
29	شركة كي جي ال لوجستيك ش.م.ك مقفلة	5,822,733	59,616,000	9,8٪
30	بنك الخليج	5,812,694	1,066,400,434	0,5٪
	إجمالي 30 شركة	398,038,659	15,088,952,249	
	نسبة من إجمالي السوق	78,7٪	55,1٪	
	إجمالي السوق	505,613,881	27,402,704,970	1,8٪
	شركات المضاربة (14 شركة)	202,634,699	565,067,568	35,9٪
	نسبة من إجمالي 30 شركة	50,9٪	3,7٪	
	نسبة من إجمالي السوق	40,1٪	2,1٪	

تراجع مخصصات «بوبيان» بنحو 1,9 مليون دينار وراء ربحيته في الربع الأول

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي نتائج أعمال بنك بوبيان المالية لفترة الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي والمنتهية في 31 مارس 2012، التي أشارت إلى أن البنك حقق أرباحا بلغت نحو 2,3 مليون دينار، بارتفاع مقداره 202 ألف دينار، ونسبته 9,5٪، تقريبا، مقارنة بصافي ربح بلغ نحو 2,1 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2011، وارتفع مستوى هامش صافي الربح إلى ما نسبته 16,2٪ من نحو 13,9٪، للفترة نفسها من العام الماضي. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية إلى تراجع المخصصات بنحو 1,9 مليون دينار، وصولا إلى 5,1 ملايين دينار، مقارنة بـ 6,9 ملايين دينار، للفترة نفسها من عام 2011، أي بنسبة تراجع قاربت 27,3٪.

وذكر التقرير ان الإيرادات التشغيلية تراجعت بنحو 914 ألف دينار، أي نحو 4,9٪ حين بلغت 17,6 مليون دينار، مقارنة مع 18,5 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2011. وفي التفاصيل، ارتفعت إيرادات المرابحات والتمويلات الإسلامية الأخرى بنحو 3 ملايين دينار، وصولا إلى 15,1 مليون دينار، مقارنة بـ 12,1 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2011، بينما تراجع بند صافي إيرادات استثمارات بنحو 2,9 مليون دينار، وصولا إلى نحو 500 ألف دينار، مقارنة بـ 3,5 ملايين دينار، أي ما يعادل 85,6٪، وتراجعت، أيضا، حصته في نتائج شركة زميلة بنحو 715 ألف دينار، أي بما نسبته 43,9٪، هبوطا إلى 913 ألف دينار، مقارنة بـ 1,6 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق.

وأفاد التقرير بأن المصروفات سجلت ارتفاعا قاربت قيمته 770 ألف دينار، وصولا إلى 10,1 ملايين دينار، مقارنة بـ 9,3 ملايين دينار، للفترة نفسها من العام 2011. وضمنها ارتفعت المصروفات العمومية والإدارية بنحو 522 ألف دينار حين بلغت نحو 2,1 مليون دينار، مقارنة مع 1,5 مليون دينار.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعا، بلغ قدره 66,2 مليون دينار ونسبته 4,3٪، لتصل إلى 1617,9 مليون دينار، مقابل 1551,8 مليون دينار، في نهاية عام 2011، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات ما قيمته 194,3 مليون دينار ونسبته 13,6٪، عند المقارنة بالربع الأول من عام 2011، حين بلغت 1423,7 مليون دينار.

وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء، في 31 مارس 2012، بما قيمته 61,6 مليون دينار، أي بما نسبته 6٪، وصولا إلى 1091,7 مليون دينار (67,5٪ من إجمالي الأصول)، مقارنة بـ 1030,1 مليون دينار (66,4٪ من إجمالي الأصول)، في نهاية عام 2011، في حين أن ارتفاع هذا البند قاربت نسبته 22,8٪ وقيمته 202,9 مليون دينار، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2011، عندما بلغ نحو 888,8 مليون دينار (62,4٪ من إجمالي الأصول)، أي ان نشاط التمويل لدى البنك يسير في الاتجاه الإيجابي.

وارتفع بند النقد والنقد المعادل، في 31 مارس عام 2012، نحو 9,4 ملايين دينار، أي نحو 4,9٪، وصولا إلى 201,4 مليون دينار (12,4٪ من إجمالي الأصول) مقارنة بنحو 191,9 مليون دينار (12,3٪ من إجمالي الأصول)، في نهاية عام 2011، في حين أن نسبة هذا الارتفاع تقارب 6,7٪ وتمثل ما قيمته 12,7 مليون دينار، مقارنة بنحو 188,7 مليون دينار (13,3٪ من إجمالي الأصول)، للفترة نفسها للعام 2011.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية البنك قد تفاوتت في الأداء، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) من 0,88٪، في نهاية مارس 2011، إلى نحو 1,01٪، في نهاية مارس 2012، وحقق العائد على رأسمال البنك الخاص بمساهمي البنك (ROC) ارتفاعا، أيضا، حين بلغ نحو 1,4٪، مقارنة بما كان عليه في الفترة نفسها من العام الماضي، وهو 1,2٪. بينما سجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) تراجعا، حين بلغ نحو 0,15٪، قياسا بنحو 0,16٪، في نهاية الربع الأول من عام 2011، وتراجع مؤشر مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B) من 4 مرات في الفترة نفسها من العام السابق إلى نحو 3,8 مرات في العام الحالي، وبلغت ربحية السهم (EPS) نحو 1,42 فلس مقابل نحو 1,21 فلس، للفترة نفسها من عام 2011.

ارتفاع ملحوظ في النتائج المالية لـ «بوبيان»